مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1980 – 2020
اسم الكاتب: د. رولا غازي اسماعيل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5860
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 17:51 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth in Egypt During the Period 1980-2020

Dr. Roula Ismail*

(Received 8 / 2 / 2023. Accepted 5 / 4 / 2023)

□ ABSTRACT □

Given the importance of foreign direct investment in financing the economic development process, especially for developing countries, and its importance in raising economic growth rates in the country, the aim of this research is to study foreign direct investment and its relationship to the economic growth of the Egyptian economy during the period from 1980 to 2020.

The research consists of two main parts: the first part includes a study of the development of foreign direct investment in Egypt during the studied period, while the second part includes an econometric study to find out the impact of this investment on the rate of economic growth in Egypt during this period.

The research concludes that there is a positive relationship between foreign direct investment and economic growth in Egypt, as an increase in foreign direct investment as a percentage of GDP leads to an increase in the rate of economic growth. Foreign investments lead to a number of positive effects that contribute to raising growth rates, such as increasing job opportunities, reducing unemployment rates, increasing exports, and increasing the country's ability to compete abroad.

Keywords: Foreign direct investment, economic growth rate, the Egyptian economy.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Associate Professor, Economics & Planning Department, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria. Email: roula.kazee.ismail@gmail.com.**

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1980-2020

د. رولا غازي اسماعيل*

(تاريخ الإيداع 8 / 2 / 2023. قُبِل للنشر في 5 / 4 / 2023)

□ ملخّص □

نظراً لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل عملية التنمية الاقتصادية خاصة بالنسبة للدول النامية، وأهميته في رفع معدلات النمو الاقتصادي في البلاد، هدف هذا البحث إلى دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الاقتصادي المصري خلال الفترة من 1980 إلى 2020.

يتكون البحث من جزأين رئيسين: يتضمن الجزء الأول دراسة تطوّر الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة المدروسة، أمّا الجزء الثاني، فقد تضمن دراسة قياسية للتوصل إلى أثر هذا الاستثمار على معدل النمو الاقتصادي في مصر خلال هذه الفترة.

ويخلص البحث إلى وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنموّ الاقتصادي في مصر، حيث أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي. تؤدي الإستثمارات الأجنبية إلى عدد من الآثار الإيجابية التي تساهم في رفع معدلات النمو مثل زيادة فرص العمل وخفض معدلات البطالة وزيادة الصادرات وزيادة قدرة الدولة على المنافسة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، معدّل النموّ الاقتصادي، الاقتصاد المصري.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية. roula.kazee.ismail@gmail.com

مقدمة:

هناك العديد من تعريفات الاستثمار الأجنبي المباشر من أهمها تعريف صندوق النقد الدولي حيث عرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: " الاستثمار في مشروعات داخل دولة ما تسمى الدولة المضيفة، يسيطر عليها مقيمون في دولة أخرى بنسبة تتراوح بين 10%–100%، بالإضافة إلى قيامه بالسيطرة المطلقة على الإدراة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة للاستثمار أو المشاركة مع في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الملكية المشتركة للاستثمار، كما يتضمن قيام المستثمر الأجنبي بنقل كمية من الموارد التكنولوجية والمالية والخبرة الفنية في جميع المجالات للدولة المضيفة.

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً في تحقيق عملية النمو الاقتصادي في الدول المضيفة من خلال القدرات التكنولوجية والتقنيات الحديثة، رفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين الخبرات والمهارات، والمساهمة في تراكم رأس المال. لذلك تسعى معظم الدول النامية لتهيئة المناخ الاستثماري المناسب لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تعد تجربة مصر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم التجارب في شمال أفريقيا، فلقد أدت الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة المصرية إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي إلى مصر مما انعكس بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، حيث احتلت مصر الترتيب الثاني كأكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا للفترة 2004–2020، ويأتي تصنيفها بالمرتبة الثالثة على مستوى الدول العربية بعد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ترافق ذلك مع زيادة معدل النمو الاقتصادي في مصر من 1.1% عام 1990 إلى 5.5% عام 2019.

ونظراً لذلك يهدف هذا البحث لدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر، من خلال استخدام اختبارات السلاسل الزمنية بواسطة برنامج (EViews) مع إمكانية الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في الاقتصاد السوري.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في تذبذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، يعاني الاقتصاد المصري من عدم كفاية الموارد المالية المتاحة لتمويل الاستثمارات المطلوبة لتحقيق مستوى معين من النمو مما يضطره للاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر. توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة موجبة بين المتغيرين وأخرى توصلت لوجود علاقة سلبية أخرى لم تتوصل إلى علاقة حاسمة بينهم.

وبالتالي ويمكن أن نعبر عن هذه المشكلة من خلال التساؤل الأساسي الآتي:

- ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر؟

أهمية البحث واهدافه:

أهمّية البحث:

نظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي في جميع الدول وخاصة الدول النامية قامت مصر بالعديد من الإجراءات لزيادة تدفق هذه الاستثمارت إلا أن دور الاستثمارات في تحفيز النمو الاقتصادي في بعض الفترات كان دون المستوى المطلوب. لذلك تكمن أهمّية هذا البحث في معرفة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في مصر.

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة فيما يلي:

- دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر.

الدراسات السابقة:

نالت دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في النمو الاقتصادي أهمية واسعة في الأدبيات الاقتصادية وخاصة التجريبية منها، ولقد أظهرت الدراسات التجريبية نتائج مختلفة حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي فبعض الدراسات أظهرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر لعب دوراً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي، في حين أن دراسات أخرى وجدت أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له أثر سلبي في على النمو الاقتصادي.

ففي دراسة (طعمة، 2015) والتي بحثت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الأردن خلال الفترة 1996-2008 باستخدام اختبار جرانجر للسببية، فإن نتائجها توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة المدروسة، وهذا يتفق مع دراسة (Cioban,2020) والتي بحثت العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري، القوى العاملة، والنمو الاقتصادي في رومانيا للفترة 1991-2018 باستخدام اختبار ARDL، أظهرت الدراسة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وأن الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري والقوى العاملة هي العوامل الرئيسية محددات النمو الاقتصادي على المدى الطويل في رومانيا، بالإضافة إلى أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي، تعزز الصادرات والواردات والقوى العاملة الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل. وفي دراسة (Sokang,2018) قام البحث بدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في كمبوديا للفترة 2006-2016، باستخدام تحليل الانحدار، أظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير معنوي إيجابي على النمو الاقتصادي في كمبوديا في المدى القصير والطويل.

في المقابل فإن دراسة (حمدان، 2016) التي بحثت أثر الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية في عدد من الدول العربية (الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الكويت، قطر، عمان، السعودية، اليمن، المغرب، الجزائر، تونس، لبنان، فلسطين، جيبوتي، موريتانيا، ومصر) خلال الفترة 1995-2013، تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الدول العربية خلال الفترة المدروسة، وفي دراسة (يوسف ونسيمة، 2015) التي بحثت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للدول العربية خلال الفترة 2000-2013، وذلك باستخدام تحليل الانحدار للسلاسل الزمنية المقطعية، وأظهرت الدراسة أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي للدول قيد الدراسة سلبي.

فرضيات البحث:

يفترض البحث مايلي:

- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في مصر.

منهجية البحث:

سيتمّ الاعتمّاد على دراسة تحليلية للتعرّف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، يضاف إلى ذلك الاعتمّاد على دراسة قياسية لمعرفة أثر هذه الاستثمارات على النمو الاقتصادي في هذه الدول، بالاعتماد على بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والبنك الدولي باستخدام برنامج Eviews.

المتغيرات:

المتغير التابع: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

المتغير المستقل: الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

المتغيرات الضابطة:

- نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي
- معدل التضخم
- سعر الصرف

الإطار النظري للدراسة:

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك العديد من المفاهيم للاستثمار الأجنبي المباشر منها التعريف الذي وضعته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)حيث عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط استثماري مستقر في بلد المنشأ ويمتلك أصولاً في البلد المضيف وذلك بهدف الاستثمار. ولقد عرفت منظمة التجارة العالمية(WTO) بأنه نشاط ينطوي على امتلاك المستثمر لأصول إنتاجية بغرض إدارتها في دولة أخرى (الدولة المضيفة). كما يُعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه عبارة عن استثمارات أجنبية في أصول رأسمالية ثابتة في دول ما بهدف تحقيق منفعة مشتركة (للمستثمرين والدولة المضيفة) حسب منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) (UNCTAD) (جباري، الحداد، 2013).

النظريات المفسرة للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي:

أكد كينز في نظريته عام 1936 أن الاستثمار هو العنصر الأساسي في النشاط الاقتصادي، حيث يعتبر المؤشر الأساسي في توسيع الطاقة الإنتاجية ورفع معدلات النمو في الأجل الطويل. ويعتبر كينز أول من ركز على جانب الطلب الكلي لتحديد مستوى الدخل التوازني ورأى أن أي تغير في حجم الإضافات (الاستثمار- الإنفاق العام – الصادرات) يكون له أثر مباشر على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد وبالتالي يؤثر سلباً أو إيجاباً على معدل النمو الاقتصادي. (جباري، 2015).

ظهر بعد الحرب العالمية الثانية العديد من النماذج التي هدفت إلى تفسير كيفية حدوث النمو في الدول النامية ومنها نموذج هارود- دومار الذي طوره الباحثين الاقتصاديين روي هارود وإيفري دومار. ويحاول النموذج الربط بين معدل الاستثمار ومعدل النمو، حيث توصل النموذج إلى وجود علاقة طردية بين معدل الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي، تم توجيه العديد من الانتقادات لهذا النموذج أبرزها هو أنه على الرغم من أهمية معدل الاستثمار المرتفع لتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع إلا أنه شرط غير كافي وينبغي تحقيق شروط أخرى للوصول إلى معدل نمو مرتفع (عبد المولى، 2021).

وفي عام 1956 ظهر نموذج سولو للنمو والذي حاول أن يوضح محددات النمو. وحصر سولو محددات النمو في عنصر رأس المال وعنصر العمل، وأوضح أن هذين العنصرين يخضعان لقانون تناقص الغلة، واعتبر أن معدل التطور التكنولوجي ثابت عبر الزمن تتحدد قيمته خارج النموذج. واعتمد هذا النموذج على استخدام المزيد من عنصري العمل ورأس المال لتحقيق النمو الاقتصادي، طالما أن التكاليف الحدية أقل من العوائد الحدية، وباعتبار عنصر رأس المال منخفض في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة فإن الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون مرتفعة في الدول النامية مما يشجع من انتقال رؤوس الأموال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وممكن أن يكون هذا الانتقال بصورة

استثمار أجنبي مباشر أو غير مباشر. ولقد توصل سولو إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير محدود على النمو الاقتصادي في الأجل القصير ويقتصر تأثيره على مستوى الدخل دون التأثير على معدل النمو في الأجل الطويل. كما أشار سولو إلى دور الاستثمار الأجنبي في تعظيم عوائد الإنتاج وذلك بالإضافة إلى الآثار الخارجية الإيجابية والتي تؤدي إلى زيادة العائد من الإنتاج بفعل التكنولوجيا المصاحبة له على الرغم من محدودية تأثيره في الأجل القصير بسبب تناقص العائد على رأس المال (جباري،2015).

في عام 1960 حدد روستو في نموذجه خمس مراحل ينبغي أن تمر بها الدول لتحقيق النمو الاقتصادي، قسم روستو الدول، وفقاً لهذا النموذج، إلى مجموعتين حيث تضم المجموعة الأولى الدول النامية وهي الدول التي لازالت في المرحلة الأولى أو الثانية، والمجموعة الثانية تضم الدول المتقدمة وهي الدول التي وصلت أو اجتازت المرحلة الثالثة. وحدد روستو شروط الوصول للمرحلة الثالثة في زيادة المدخرات المحلية أو الأجنبية لتمويل الاستثمارات، أي أنه حدد شروط النمو في تحقيق معدل استثمار مرتفع، إلا أن روستو لم يحدد معدل الاستثمار المطلوب لتحقيق هذا النمو (عبد المولى، 2021).

بعد ذلك ظهرت نظريات حديثة تحاول تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وتوصلت هذه النظريات إلى وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. وتفترض هذه النظرية الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في الاستفادة من الموارد البشرية والمالية الموجودة في الدولة المستثمر بها بالإضافة إلى دوره الهام في نقل التقنيات المختلفة في مجالات الانتاج والتسويق والادارة إلى الدولة المستثمر بها، وأدت النظرية على وجود علاقة المصلحة المشتركة بين طرفي الاستثمار حيث ان هذه العلاقة يستفيد منها كل من الطرفين (الشركات المستثمرة والدولة المضيفة) وتتوقف هذه المنافع على سياسات كل طرف. تتحقق الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لهذه النظرية من خلال 4 قنوات:

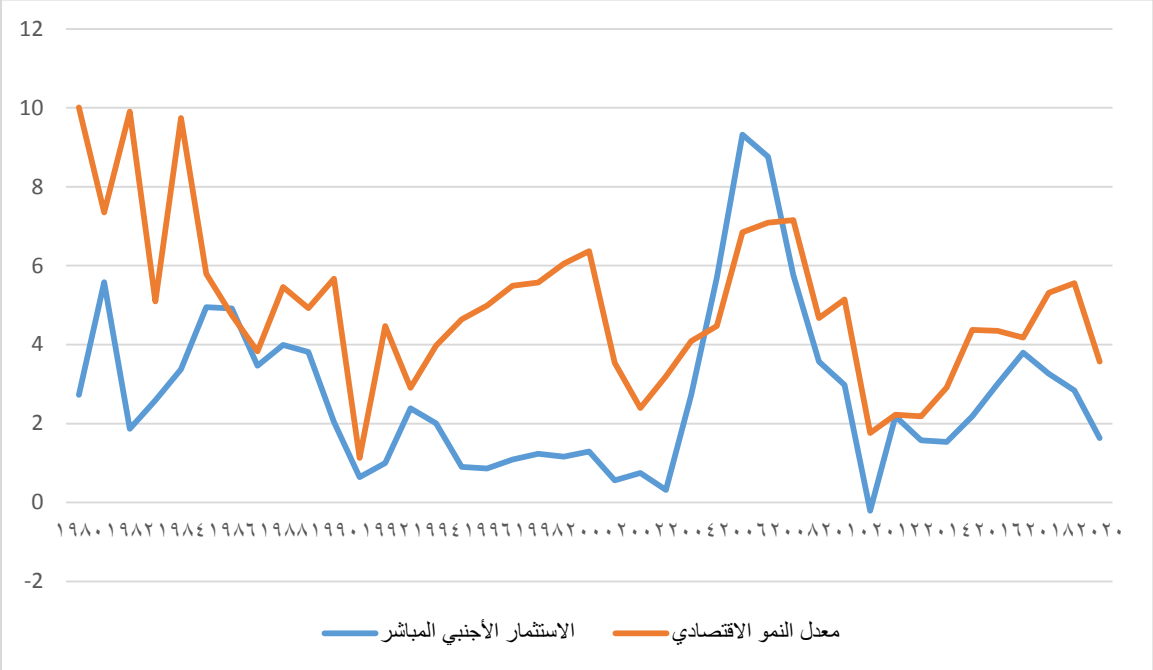
- القناة الأولى: قناة **التقليد** حيث تفترض وجود اختلاف في مستوى التكنولوجيا المستخدمة بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية داخل نفس الدولة، وحتى تتمكن الشركات المحلية من زيادة إنتاجيتها تحاول تقليد التكنولوجيا المستخدمة من قبل الشركات الأجنبية ويحدث ذلك من خلال جذب العمالة المدربة على التكنولوجيا الحديثة.
- القناة الثانية: فهي **المنافسة** حيث يؤدي وجود الشركات الأجنبية إلى زيادة المنافسة بين الشركات المحلية للحفاظ على حصتها في السوق مما يؤدي إلى الابتعاد عن الأسواق الاحتكارية وبالتالي زيادة الرفاهة الاجتماعية للمجتمع ككل.
- القناة الثالثة: **التدريب** حيث تقوم الشركة الأم بنقل التكنولوجيا والآلات والمعدات إلى فروعها في الدولة المضيفة فإنها تقوم بنقل المهارات الإدارية والفنية وتدريب عناصر العمل المحلية لكي تتمكن من العمل وتحقيق أرباح.
- القناة الرابعة: **الروابط** حيث أن الشركات الأجنبية ستقوم بشراء بعض مدخلات الإنتاج من المنتجين المحليين بدلاً من شرائها من الخارج نظراً لانخفاض تكلفتها(flora et al, 2020) .

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة 1980-2020:

يوضح الشكل (1) تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1980-2020، حيث نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر مر بمراحل مختلفة، وذلك بسبب التغييرات السياسية والاقتصادية التي حدثت في مصر خلال هذه الفترة، بلغ متوسط نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي 3.22% خلال الفترة 1980-1984، حيث بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي 2.7% عام 1980، لترتفع هذه النسبة إلى 5.5% عام 1981، لتعود وتنخفض إلى 3% عام 1984، ويرجع ذلك الانخفاض

لوفاة الرئيس السادات وقلق المستثمرين فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية في مصر، متوسط نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي 4.22% خلال الفترة 1985-1989، فقد زاد تدفق الاستثمار الأجنبي عام 1989 إلى مليار ومئتان وستة عشر مليون دولار، ويعود ذلك إلى صدور عدد من القوانين كقانون رقم 159 لسنة 1981، الذي يؤكد علي عدم جواز تأمين المشروعات أو مصادراتها أو عدم الحجز على الأموال والاستيلاء عليها، بالإضافة إلى قانون رقم 230 الذي صدر عام 1989 حيث أضاف بعض الحوافز إلى القانون السابق لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

الشكل (1): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1980-2020



المصدر: بيانات البنك الدولي

انخفض نمو الاستثمارات الأجنبية في مصر في أوائل التسعينات من 1250 مليون دولار في عام 1991 إلى 450 مليون دولار عام 1992، ويعود ذلك إلى حرب الخليج وارتفاع معدلات التضخم ومعدلات البطالة والركود الاقتصادي كنتيجة لهذه الحرب، أدت سياسات الخصخصة التي اتبعتها الحكومة المصرية في منتصف التسعينات إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت هذه الاستثمارات 1.23 مليار دولار عام 2000. أدى غياب الترويج الاحترافي للاستثمار الأجنبي المباشر وفشل برامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته مصر عام 1991 إلى تذبذب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة التسعينات وانخفاضه في بداية الألفية الجديدة حيث سجل 237.4 مليون دولار عام 2003 وهو أدنى رقم سجلته هذه التدفقات منذ السبعينات (حسن،2020).

أدى تزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار بداية من 2004، حيث ازدادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول من 56 %إلى 72% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الفترة، كما نجم عن اهتمام الدولة بتعزيز المناخ الاستثماري من خلال بعض التعديلات التي قدمتها من أجل جذب المزيد من الاستثمارات، ومن أهمها تعديل النظام الضريبي في عام2005 وبيع شركات محلية لمستثمرين أجانب،

استمرار الاستثمار الأجنبي المباشر بارتفاعه من عام 2005 إلى2007، ويقدر نمو الاستثمار الأجنبي بما يقارب 20 ضعف خلال الفترة 2003-2007 (عبدالحميد،2017).

نتج عن الأزمة المالية العالمية عام 2008 وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2009، ليصل إلى 5.9 مليار دولار أمريكي حيث بلغت نسبته إلى الناتج المحلي 3.5% وانخفضت إلى 2.9% عام 2010 (Masry,2015). وصل معدل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى معدل سالب عام 2011 بمقدار -482.7 مليار دولار، حيث خرجت بعض الاستثمارات الأجنبية نتيجة الاضطرابات الأمنية والاقتصادية والسياسية عقب احداث 25 كانون الثاني ؛ ساعد الدعم السياسي القطري في زيادة التدفقات في عام 2012 لتصل إلى2.8 مليار دولار أمريكي بنسبة 2.9% من الناتج المحلي، وبعد مؤتمر مصر الاقتصادي ارتفع الاستثمار ليصل إلى 7.39 مليار دولار و8.11 مليار دولار في أعوام 2016 و2017 على التوالي (عبد الحميد،2017) ، وفقاً لبيانات منظمة الأمم المتحدة والتجارة الدولية زاد الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بنسبة11% ليبلغ 4.8 مليار دولار، ويمثل ذلك 20% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في القارة الأفريقية في عام 2019، وتقدمت مصر ست مراكز في تقرير ممارسة الأعمال الصادر من البنك الدولي لعام 2020 مقارنة في عام 2019، فاحتلت مصر المرتبة 114 من أصل 190 دولة.

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 5.7% إلى ما يقدر 1.9 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من عام 2020 حسب التقرير الصادر من البنك المركزي المصري، ونتج عن تفشي وباء كورونا وتداعياته السلبية على الاقتصاد العالمي والمصري، والإغلاق الذي حدث في مختلف أنحاء العالم، والذي أدى إلى تباطؤ المشروعات الاستثمارية الموجودة، وكذلك الانكماش العميق الذي قاد الشركات العالمية نحو إعادة تقييم المشروعات الجديدة وتأجيل بعضها، انخفاض إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر من 4.8 مليار دولار في كانون الثاني 2020 إلى 3مليار دولار في أيار2020 (عباس،2021).

ولقد تم توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر غير النفطي الوارد إلى مصر خلال الفترة 1974-2010 على القطاعات التالية: 53% استهدف قطاع الخدمات، 44% لقطاع التصنيع، و 4% لقطاع الزراعة (حسن،2020).

الإصلاحات الاقتصادية في مصر:

قامت الحكومة المصرية بالعديد من برامج الإصلاح الاقتصادي منذ أوائل التسعينات حتى عام 2018، نذكر منها مايلي:

1. برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (ERSAP): هدف هذا البرنامج إلى تحرير سعر الفائدة، وتوحيد أسعار الصرف، وتحرير التجارة الخارجية، وإصلاح القطاع المالي والقطاع العام. ترافق هذا البرنامج مع إطلاق برنامج خصخصة كبير أدى إلى خصخصة ثلث أصول المؤسسات المملوكة للدولة في الفترة 1991-1998. نتيجة هذا البرنامج، ارتفع معدل نمو الناتج المحلي من 1.75% في النصف الأول من التسعينات إلى 5% خلال النصف الثاني.

2. الحملة الإصلاحية عام 2004: كان الهدف الأساسي لهذه الحملة تحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص. شملت الإصلاحات إعادة تنظيم الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (GAFI) وإنشاء وزارة جديدة للاستثمار. أدت هذه الإصلاحات إلى ارتفاع السيولة بشكل كبير حيث بلغت نسبة الائتمان 52% من السيولة المتاحة في النظام المصرفي المصري.

3. الإصلاحات الاقتصادية عام 2015: قامت الحكومة المصرية بالعديد من إصلاحات الاقتصاد الكلي أهمها:

- سلسلة الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تحرير نظام الصرف الأجنبي نحو سعر صرف قائم على السوق.

ساعد تحرير السياسة المالية والنقدية على استقرار بيئة الاقتصاد الكلي، وزيادة معدل النمو الاقتصادي حيث بلغ 5.5% عام 2019 نتيجة هذه الإصلاحات (حسن،2020).

العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1980–2020:

وفقاً للشكل رقم (1) نجد أن فترة الثمانينيات الاستثمار الأجنبي المباشر بقي في مستوى منخفض بالإضافة إلى عدم استقرار معدل النمو نتيجة وجود مشاكل اقتصادية ومالية على المستوى الداخلي والخارجي وازدياد التوسع في الاقتراض من الخارج. وصل معدل النمو عام 1991 إلى أدنى قيمة له خلال فترة الدراسة محققا 1.1 %، ارتفع معدل النمو ووصل إلى حوالي 4% عام 1992 بسبب التزام مصر ببرنامج الإصلاح الاقتصادي من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بداية من عام 1991، ولكن لم يكن لذلك تأثير ملحوظ على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغ متوسط نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي 1.22% خلال فترة التسعينات. وفي الفترة 2001–2002 حدث تخفيضات متتالية في قيمة العملة حتى وصلت إلى 35,3% من قيمتها في الفترة 1991–1998، وأدت هذه التخفيضات إلى جذب الاستثمارات الأجنبية بالرغم من انخفاض معدل النمو في الفترة ذاتها، واستمر ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغ أقصى قيمة له عام2007 محققاً 11.57 مليار دولار، كما ارتفع معدل النمو حتى وصل إلى حوالي 7% في عام 2008، وترجع الزيادة في معدلات النمو وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى برنامج الإصلاح الاقتصادي وجهود تحسين مناخ الاستثمار وتشجيعه وتعديلات قانون الاستثمار.

و لم يستمر هذا الارتفاع كثيراً حيث أدت الأزمة المالية العالمية إلى انخفاض كلا من معدل النمو من حوالي 7% إلى 4%، والاستثمار الأجنبي المباشر من 11.57 مليار دولار إلى 5.9 مليار دولار عام 2009، واستمر هذا الانخفاض واتسمت هذه الفترة بكثرة التقلبات السياسية والاقتصادية، وتراجع إيرادات السياحة والصناعات التحويلية والزراعة والنفط، وتراجع الصادرات وانخفاض تحويلات العاملين في الخارج حيث أدى ذلك إلى بلوغ الاستثمار الأجنبي المباشر أدنى قيمة له عام 2011 محققا (-482) مليون دولار (قالقيل وغضبان،2019). ومع تحسن الأوضاع السياسية وعودة الاستقرار بدأ الاستثمار والنمو بالارتفاع تدريجيا وذلك في الفترة 2012–2019، حيث تم إجراء عدد من الإصلاحات التشريعية والضريبية والهيكلية، كما قامت وكالات التصنيف الائتماني العالمية برفع التقييمات السيادية والرؤية المستقبلية للبلاد بما ساهم في زيادة الاستثمارات الأجنبية ومعدلات النمو، حيث بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر أقصى قيمة له منذ عام 2009 محققا استثمارات تُقدر بحوالي 8.11 مليار دولار عام 2017.

وعاد النمو والاستثمار للانخفاض مرة أخرى وذلك تزامنا مع انتشار فيروس (كوفيد-19) في العالم وانخفاض إيرادات السياحة والصادرات والتجارة الخارجية، حيث تركت كورونا بصمتها على الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو على الصعيد العالمي، وكان الأداء الضعيف للاستثمار الأجنبي المباشر في المقام الأول في النصف الأول من عام 2020 أي خلال ذروة الجائحة، وخلال النصف الثاني من عام 2020 بدأت عمليات الاندماج والاستحواذ الدولية واتفاقيات التمويل في التعافي. أما معدل النمو فقد حققت أغلب دول العالم معدلات نمو سالبة في فترة الجائحة، ويلاحظ انخفاض معدل النمو في مصر خلال عام 2020، حيث وصل إلى 3.5% مقارنة بمعدل نمو 5.5% في عام 2019، ولكنه ظل معدل نمو موجب مما يعد مؤشر جيد لقوة الاقتصاد المصري (السيد،2021).

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية:

تعد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية متواضعة مقارنة بالتدفقات إلى مصر، حيث اقتصرت هذه التدفقات إلى سورية على الفترة 1990–2010. أصدرت الحكومة السورية العديد من القرارات لتشجيع الاستثمارات الخاصة والأجنبية، إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كانت محدودة بقطاع الغاز في فترة التسعينات، ولقد تراوح الاستثمار الأجنبي المباشر من 65 مليون دولار إلى 263 مليون دولار خلال فترة التسعينات. أدت الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة السورية ومنها تبني اقتصاد السوق الاجتماعي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت هذه الاستثمارات 1469 مليون دولار عام 2010. كما يشير التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في سورية إلى أن معظم هذا الاستثمار هو من النوع الباحث عن الموارد، وفقا لبيانات 2010 حصل قطاع الغاز والنفط على النسبة الأكبر من هذه الاستثمارات بلغت هذه النسبة 63%، مقابل 23% للصناعات التحويلية، 11% للقطاع المالي، 1.08 لقطاع العقارات والسياحة، 0.4% لقطاع التعليم، و 0.23% لقطاع الاتصالات (حسن،2020).

بالمقارنة بين التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى سورية ومصر نجد أن الحكومة المصرية تبنت العديد من السياسات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث احتلت مصر المرتبة الثانية كأكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا منذ عام 2004، ويأتي تصنيفها بالمرتبة الثالثة على مستوى الدول العربية بعد السعودية والإمارات المتحدة. أما سورية فقد قامت بجهود متواضعة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تحسن ترتيبها من المرتبة 98 في عام 2000 إلى المرتبة 70 عام 2010 من أصل 144 دولة، فقد بلغت نسبة هذا الاستثمار من الناتج المحلي 2.2% خلال الفترة 2000–2010 وتعتبر هذه النسبة ضعيفة مقارنة بمصر حيث بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي حوالي 7% خلال الفترة 2000–2010.

النتائج والمناقشة:

لدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر تم استخدام اختبار ARDL وذلك للفترة 1980–2020. استخدمت الدراسة بيانات سنوية للسلاسل الزمنية محل الدراسة للفترة من عام 1980 حتى عام 2020، يبين الجدول التالي المتغيرات المستخدمة في الدراسة.

الجدول (1): المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية:

المتغير		رمز المتغير
معدل النموّ الاقتصادي	متغير تابع	**GDP**
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي	متغير مستقل	**FDI**
نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	متغير ضابط	**EXP**
معدل التضخم	متغير ضابط	**INF**
سعر الصرف	متغير ضابط	**EXC**

الجدول (2): البيانات المستخدمة في الدراسة القياسية:

السنة	معدل النمو الاقتصادي	الاستثمار الأجنبي المباشر	سعر الصرف	معدل التضخم	الإنفاق الحكومي
1980	10.01132904	2.725233564	0.7000007	12.4308665	24.34
1981	7.348553897	5.580458352	0.7000007	-2.19823538	24.91
1982	9.907171134	1.865405149	0.7000007	24.730859	30.26
1983	5.09440684	2.590440606	0.7000007	12.7118644	34.46
1984	9.745762712	3.376106157	0.7000007	8.24745261	37.84
1985	5.791505792	4.951033313	0.7000007	11.5760418	42.82
1986	4.744525547	4.919504964	0.7000007	12.8751716	44.72
1987	3.832752613	3.464829977	0.7000007	12.4693725	44.54
1988	5.461320498	3.990861266	0.7000007	13.4175543	41.23
1989	4.920868605	3.81277116	0.86666667	19.1374048	45.54
1990	5.667029151	2.039170694	1.55	17.7430514	48.23
1991	1.125404595	0.645409577	3.13800833	16.1252712	40.35
1992	4.472859189	1.002423168	3.32174833	18.3507807	42.91
1993	2.900790794	2.383446879	3.3525175	8.42910539	48.56
1994	3.973172185	2.00502482	3.38513333	8.44887156	54.74
1995	4.64245877	0.905136516	3.39220833	11.3997415	63.26
1996	4.98873057	0.860449247	3.39148333	7.10766744	71.31
1997	5.49235474	1.087263586	3.38875	9.87627743	83.19
1998	5.575497461	1.234131596	3.388	2.37768149	92.89
1999	6.053438783	1.159117633	3.39525	0.91943542	98.2
2000	6.370003834	1.291129751	3.47205	3.94440699	106.44
2001	3.535251969	0.56203219	3.973	1.86769985	101.38
2002	2.390204028	0.747673444	4.49966667	3.16557907	88.85
2003	3.193454739	0.320479783	5.850875	6.7774936	82.36
2004	4.092071612	2.724423154	6.19624167	11.6699083	79.85
2005	4.471744469	5.691096051	5.77883333	6.21272951	91.63
2006	6.843838197	9.321198996	5.73316667	7.35997773	109.17
2007	7.087827427	8.76031448	5.63543333	12.5957398	136.41
2008	7.156283564	5.759748804	5.4325	12.2039845	171.93
2009	4.6735998	3.570827373	5.54455331	11.1855423	201.71
2010	5.147234859	2.975161409	5.62194292	10.1068646	230.45
2011	1.764571949	-0.209000154	5.93282765	11.6629764	245.71
2012	2.226199797	2.180907256	6.05605833	19.4828775	301.22
2013	2.185466055	1.571741394	6.870325	8.71267457	306.71
2014	2.915911879	1.532485009	7.07760856	11.2476245	331.36
2015	4.372019079	2.179486562	7.69125833	9.93088973	357.29
2016	4.346643453	2.999701746	10.0254008	6.24566314	364.21
2017	4.181221001	3.796699022	17.7825335	22.9325542	267.53
2018	5.314121037	3.259765663	17.7672904	21.4262259	275.82
2019	5.557683888	2.839053462	16.7705818	13.6225676	328.05
2020	3.569669475	1.633316935	15.7591729	6.2212184	392.81

المصدر: بيانات البنك الدولي

نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

بتطبيق اختبار (Augmented Dickey and Fuller,1981) على السلاسل الزمنية، بالاعتمّاد على معيار (SIC) لاختيار العدد الأمثل لفترات الإبطاء في اختبار (ADF) (Verbeek, P86).

استناداً على النتائج المبينة في الجدول، وانطلاقاً مما يلي:

الفرض العدم: السلسلة تتضمن جذر الوحدة وغير مستقرة، الفرض البديل: السلسة لا تتضمن جذر الوحدة ومستقرة.

الجدول (3): نتائج اختبار ADF للمتغيرات عند المستوى الأصلي.

المتغير	ثابت	ثابت واتجاه زمني	بدون	درجة الاحتمّال
EXC	0.9800	0.4313	0.9703	%5
FDI	0.0347	0.1296	0.0423	%5
GDP	0.0067	0.0276	0.0590	%5
EXP	1.0000	1.0000	1.0000	%5
INF	0.0006	0.0038	0.0452	%5

المصدر: إعداد الباحث بالاعتمّاد على نتائج Eviews

تتمّ المقارنة بين القيمة المطلقة ل t– statistic المحسوبة مع قيمة 5%، حيث يتمّ رفض العدم في الحالة التي تكون فيها القيمة المطلقة ل t– statistic المحسوبة أكبر من 5% يمكن استنتاج ما يلي: جميع المتغيرات مستقرة عند المستوى الأصلي عند مستوى دلالة 5% ماعدا المتغيرات التالية: سعر الصرف، الإنفاق الحكومي وبالتالي يتمّ إعادة الاختبار للمتغيرات غير المستقرة بعد أخذ الفروق الأولى لها، والنتائج يوضحها الجدول الآتي:

الجدول (4): نتائج اختبار ADF للمتغيرات عند الفرق الأول:

المتغير	ثابت	ثابت واتجاه زمني	بدون	درجة الاحتمّال
EXC	0.0007	0.0033	0.0001	%5
EXP	0.0031	0.0087	0.0007	%5

المصدر: إعداد الباحث بالاعتمّاد على نتائج Eviews

وفقاً لنتائج اختبار ADF نجد أن المتغيرات التالية: سعر الصرف، الإنفاق الحكومي مستقرة عند مستوى 5% بعد أخذ الفروق الأولى لها.

الجدول (5): نتائج اختبار ARDL:

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.057285	1.005139	3.041653	0.0049
GDP(-1)*	-0.707643	0.152498	-4.640342	0.0001
FDI**	0.344399	0.116930	2.945340	0.0062
EXC**	0.039768	0.081630	0.487174	0.6297
EXP01**	-0.003265	0.003120	-1.046709	0.3036
INF**	-0.046297	0.044953	-1.029893	0.3113
D(GDP(-1))	-0.140372	0.171333	-0.819291	0.4191
D(GDP(-2))	0.185000	0.144891	1.276824	0.2115

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	0.486685	0.179895	2.705384	0.0111
EXC	0.056198	0.117551	0.478072	0.6361
EXP01	-0.004614	0.004400	-1.048742	0.3027
INF	-0.065424	0.064855	-1.008786	0.3211

EC = GDP - (0.4867*FDI + 0.0562*EXC -0.0046*EXP01 -0.0654*INF)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتمّاد على نتائج Eviews

يشير الجزء الثاني من الجدول (5) إلى معاملات الأجل الطويل للمتغيرات التفسيرية، في حين يعرض الجزء الأول من الجدول معاملات الأجل القصير للمتغيرات التفسيرية، ويظهرالجدول وجود أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر في الأجل القصير والطويل.

قبل الانتقال إلى تفسير النتائج من الناحية الاقتصادية ينبغي إجراء المرحلة الثانية والتي تتضمن اختبار الحدود.

الجدول (6): اختبار الحدود

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

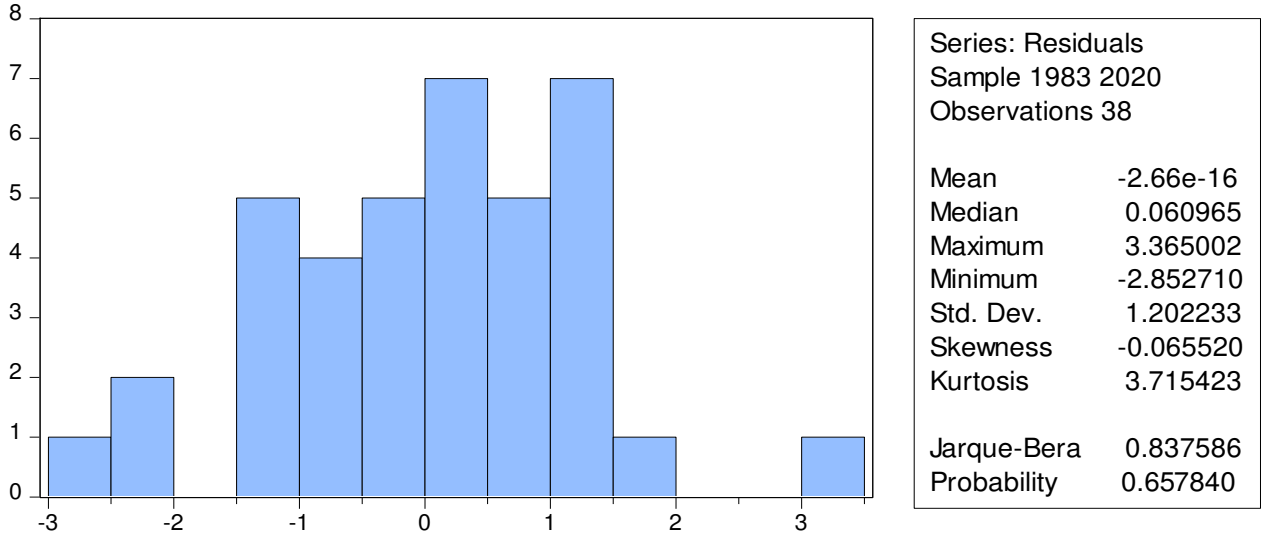
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.481704	10%	2.45	3.52
K	4	5%	2.86	4.01
		2.5%	3.25	4.49
		1%	3.74	5.06

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتمّاد على نتائج Eviews

اختبار جاك بيرا (Jarque–Bera):

يستخدم هذا الاختبار لتحديد ما إذا كان التوزيع الإحصائي للنموّذج المدروس طبيعياً، ويتمّ قياس صحة فرضية الاختبار عن طريق (p–value)، فإذا كانت هذه القيمة أكبر من 5% لا يمكن رفض فرض العدم وبالتالي فإن النموّذج يتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل (2): اختبار جاك بيرا



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews

تبين نتيجة اختبار Jarque–Bera أن احتمالية هذا الاختبار أكبر من 5% وبالتالي فإن النموّذج يتبع التوزيع الطبيعي.

اختبار الارتباط الذاتي (serial Correlation Test LM):

في حالة وجود ارتباط ذاتي بين البواقي لا يمكن القبول بالنموّذج المدروس والمقترح وتنص فرضية العدم في هذا الاختبار: لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء.

الجدول (7): اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.487362	Prob. F(3,27)	0.2403
Obs*R-squared	5.389322	Prob. Chi-Square(3)	0.1454

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.883456	Prob. F(1,35)	0.3537
Obs*R-squared	0.910945	Prob. Chi-Square(1)	0.3399

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتمّاد على نتائج Eviews

نجد أن احتمّالية الاختبار أكبر من 5% وبالتالي فإن النموّذج لا يعاني من ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء.

أظهرت الدراسة القياسية مايلي:

- يوجد علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنموّ الاقتصادي في مصر وهذه العلاقة معنوية على المستوى القصير والطويل. حيث أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ب 1% تؤدي إلى زيادة معدل النمو ب 0,4867. وتتفق النتيجة التي تم التوصل إليها مع النظريات الإقتصادية ومع فرضية البحث، حيث يؤدي معدل النمو المرتفع إلى زيادة قدرة الدولة على جذب الإستثمارات الاجنبية، ومن جهة أخرى تؤدي

الإستثمارات الأجنبية إلى عدد من الآثار الإيجابية التي تساهم في رفع معدلات النمو مثل زيادة فرص العمل وخفض معدلات البطالة وزيادة الصادرات وزيادة قدرة الدولة على المنافسة الخارجية. ولكن تعد العلاقة بينهما ضعيفة وقد تحتاج الدولة لإجراء عدد من الإصلاحات الهيكلية التي تساعد على زيادة قوة العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي، وهذا يتفق مع دراسة (طعمة، 2015) والتي بحثت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الأردن خلال الفترة 1996–2008 باستخدام اختبار جرانجر للسببية، حيث توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال الفترة المدروسة، كما يتفق مع دراسة (Cioban,2020) والتي بحثت العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري، القوى العاملة، والنمو الاقتصادي في رومانيا للفترة 1991–2018 باستخدام اختبار ARDL، أظهرت الدراسة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وأن الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري والقوى العاملة هي العوامل الرئيسية محددات النمو الاقتصادي على المدى الطويل في رومانيا، بالإضافة إلى أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

الاستنتاجات والتوصيات:

في ضوء النتائج السابقة يمكن وضع بعض المقترحات أو التوصيات لدفع عجلة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر:

- الاهتمام بتطوير الأداء الإداري والمؤسسي والتشريعي حيث تمثل هذه الجوانب عوائق كبيرة تعرقل عملية الاستثمار والمستثمرين، وكذلك العمل على توفير الاستقرار السياسي والاجتماعي والحفاظ على البيئة ومكافحة التلوث بأنواعه المختلفة.
- العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الأخرى غير قطاع الصناعة خاصة القطاع الخدمي وقطاع الانشاءات لتحقيق التنوع في القطاعات الجاذبة للاستثمارات الاجنبية الامر الذي يساعد على توفير روافد استثمارية ناجحة تدفع عجلة التنمية والنمو الاقتصادي.
- العمل على انشاء مراكز تدريب عالمية لتدريب العنصر البشري وتوفير العمالة الماهرة والمدربة.
- العمل على تحديث وتطوير القوانين الخاصة بالاستثمار بما يناسب التطورات الراهنة في البيئة الاستثمارية الدولية.
- ضرورة حماية الملكية الفكرية الامر الذي يزيد من قدرة الدولة علي جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.
- ضرورة أن تتناسب مخرجات الأنظمة التعليمية في مصر مع متطلبات سوق العمل لأن توافر العمالة الماهرة ذات الخبرة يساهم في جذب المزيد من الاستثمارات وتحسين المناخ الاستثماري.
- العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعات الثقيلة مثل الصناعات الكيماوية والبتروكيماويات للحد من الاستيراد.

References:

ABDUL HAMID, K. *Measuring the impact of foreign direct investment on economic growth, an analytical study applied to the Egyptian case for the period (1990-2015).* Scientific Journal of Economics and Trade. 2017. 953-99. (In Arabic)

ABDUL MAWLA, S. *Development Economics and Planning, Faculty of Economics and Political Science*, 2021. 73-80. (In Arabic)

ABBAS, C. (2021). *The Impact of the Corona Epidemic on the Performance of the Egyptian Economy (Repercussions and Confrontational Policies),* Tanta University. Egypt. 2021. 33-34. (In Arabic)

ALSAIED, F. ABED RABBO, N. *The short-term and long-term causal relationship between foreign direct investment and human capital in Egypt*, Journal of the Faculty of Politics and Economics. No (15). 2021. 323-324. (In Arabic)

CIOBANU, AM. *The impact of FDI on economic growth in case of Romania*. International journal of economics and finance. No 12(12). 2021. 1-81.

HAMDAN. S. *The Role FDI on Economic Development in the Arab Countries Panel Data Approach. Global Journal of Economics and Business*. No 1(1). 2016. 53-66. (In Arabic)

HASAN, H. *Studying the climate of FDI in MENA (the possibility of utilizing it in Syria).* Thesis Submitted in Requirements for Doctor Degree in economics and planning Department. Faculty of Economic. Tishreen University. 2020. (In Arabic)

FLORA, U. TIAN, Z. EZEZUE, J, O. *FDI (foreign direct investment) as correlate of Rwanda economic development*, Open journal of Business and Management, No (8). 2020. 787-788.

JABARI, SH, EL-HADDAD, M. *The Contribution of Foreign Direct Investment to the Economic Growth of North African Countries: A Case Study (Tunisia, Libya, Egypt),* Strategy and Development Journal, No (4). 2013. 206-208. (In Arabic)

JABARI, SH. (2015). *The impact of foreign direct investment on economic growth, a case study in Algeria,* Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, El Arabi Ben M'hidi University, Algeria, 2015. 10. (In Arabic)

QALQIL, N. GHADBAN, L. *The reality of foreign investment in Egypt and its relationship to tourism,* Journal of Economic, Management and Commercial Sciences. No (12). 2019. 672. (In Arabic)

SOKANG, K. *The impact of foreign direct investment on the economic growth in Cambodia: Empirical evidence*. International Journal of Innovation and Economic Development. No 4(5). 2018. 31-8.

TOUAMA, H. *The Impact of the Foreign Direct Investment on the Economic Development in Jordan- an Analytical Econometric study period (1996-2008).* Zarqa Journal of Research and Studies in Humanities. No 15(1). 2015. 258-267. (In Arabic)

VERBEEK, M; VELLA, F. *Estimating dynamic models from repeated cross-sections.* Journal of Econometrics. 127(1). 2005. 83-102.

YOUSSEF, S; NASIMA, J. *The impact of foreign direct investment on the growth of the economies of Arab countries.* Journal of Economic and Development – Laboratory of Sustainable Local Development – University of Medea. No (50). 2016. 24-39. (In Arabic)